الصباح الاقتصادية
12
العدد 2312 - السنة الثامنة
الخميس 30 محرم 1437 - الموافق 12 نوفمبر 2015
Thursday 12 November 2015 - No.2312 - 8th Year

الصالح على هامش افتتاح المؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي: لم يتم إيقاف أي مشروع من مشاريع خطة التنمية لأسباب تمويلية

الهاشل: تطبيق نظام مالي يستند إلى الشريعة الإسلامية يستلزم تغييرات جوهرية

■ التمويل الإسلامي يسهم في توجيه الائتمان إلى استثمارات منتجة وليس لأنشطة مضاربية أو استهلاكية غير مفيدة

محمد الهاشل متحدثاً خلال المؤتمر

الشيخ صباح الخالد و أنس الصالح وكريستين لاغارد في مقدمة الحضور

■ لدينا 5 بنوك إسلامية تشكل 39 في المئة من الأصول المصرفية المحلية

■ لاغارد: القطاع المالي الإسلامي يدير أصولاً بقيمة تريليوني دولار حول العالم تمثل 1 % من إجمالي الأصول العالمية

■ القاعدة الذهبية للتمويل الإسلامي تقوم على أساسين هما التوزيع السليم للموارد والمشاركة في المخاطر والمكاسب

كتب محيي قطب

تحت رعاية سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وبحضور رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح والمديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد افتتح امس المؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي الذي تستضيفه البلاد في سابقة هي الأولى من نوعها.

و قال محافظ بنك الكويت المركزي- الدكتور محمد يوسف الهاشل، إن الكويت تتمتع بخامس اكبر حصة من الأصول المصرفية على المستوى العالمي، وثالث أكبر حصة من الصناديق الإسلامية.

واكد الهاشل ان التمويل الإسلامي يمكن ان يلعب دورا في تقديم نظام مالي قائم على مبادئ اصيلة ويدفع عجلة النمو ويخلق الوظائف ويخفض معدلات الفقر ويحقق المساواة.

وقال الهاشل إن التمويل الإسلامي يسهم ايضا في توجيه الائتمان إلى استثمارات منتجة وليس لأنشطة مضاربية أو استهلاكية غير مفيدة فضلا عن تشجيع الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا والمستدامة بيئيا.

ولفت إلى ان المؤتمر يشهد المرة الاولى التي يشارك فيها صندوق النقد الدولي في استضافة مؤتمر حول التمويل الاسلامي مما يمثل فرصة لعرض الرؤى حول تطور التمويل الاسلامي في سياق تاريخي.

واضاف ان تحقيق هذا النظام المالي الإسلامي «يتطلب منا القيام بتحويل تركيزنا من نموذج الالتزام بالشريعة إلى النموذج الذي يستند ويقوم على الشريعة الإسلامية فالالتزام سهل ويمكن تحقيقه دون إصلاح للمؤسسات».

واشار إلى ان تطبيق نظام مالي يستند إلى الشريعة الإسلامية يستلزم تغييرات جوهرية ليس فقط في القطاع المالي لكن في الطريقة التي تعمل بها المجتمعات لذلك فإن بناء القدرات المؤسسية يشكل اهمية قصوى.

واضاف الهاشل ان الكويت شهدت تاسيس بيت التمويل الكويتي ليس كاول بنك إسلامي في الكويت فحسب وإنما من اوائل البنوك الإسلامية في العالم اجمع مشيرا إلى ان البداية كانت متواضعة باربعة موظفين فقط ليبدا بيت التمويل الكويتي اعماله في 31 اغسطس 1978.

وقال إنه لم يكن احد ليتوقع ان يصبح احد البنوك الإسلامية الرائدة يقوم على تشغيله اليوم اكثر من ثمانية آلاف موظف ويمتد نطاق اعماله عبر سبع مناطق مختلفة من العالم مشيرا إلى ان نمو التمويل الإسلامي كقطاع اعمال مثير للاعجاب لاسيما بعد القبول العالمي للمبادئ الاساسية للتمويل الاسلامي رغم اختلاف المعتقدات الدينية.

وقال إن القاعدة الذهبية للتمويل الإسلامي تؤكد على مفهوم العدالة التي تقوم على اساسين هما التوزيع السليم للموارد من أجل الرفاهية الشاملة للمجتمع والمشاركة في المخاطر والمكاسب.

وذكر أنه مع تحويل البنوك للمدخرات من عدد كبير من الناس إلى قروض لعدد اقل منهم يظهر عدم الاتساق في استخدامات موارد البنوك من جهة وتوزيع الموارد من جهة أخرى مما دعا البنوك في عالم التمويل الإسلامي إلى تقديم التسهيلات لمن يمكنهم استخدام هذه المدخرات لمصلحة المجتمع عن طريق الدخول في استثمارات منتجة وخلق وظائف اكثر.

وأشار إلى ان مستوى الإقبال على المخاطر الاقتصادية محدود للغاية في حين ان مستوى الاقبال على المخاطر المالية مرتفع للغاية مبينا في هذا السياق ان التمويل الإسلامي من خلال إنشاء رابط بين التمويل والاقتصاد الحقيقي يشجع على تحمل المخاطر الاقتصادية مما يساعد على تحسين معدلات النمو وخلق الوظائف لكنه يتطلب في الوقت نفسه تقديم التسهيلات التمويلية لاستثمارات منتجة وليس فقط لأغراض استهلاكية غير واضحة او انشطة المضاربة.

ولفت الهاشل إلى وجود ثلاثة انواع من الاستثمارات الاول هو استثمارات العملة هو الأخطر رغم ان معظم المستثمرين يعتبرونه آمنا اما الثاني وهو الاستثمار في الاصول مثل الذهب فلا ينتج عنه اي شيء والاستثمار الثالث الذي يفضله هو الاستثمار في الاصول المنتجة سواء كانت مؤسسات اعمال او مزارع او عقارات وهذا تحديدا ما يطلبه التمويل الإسلامي هو تشجيع الاستثمارات في الأصول المنتجة بحيث تعم الفائدة على المجتمع ككل.

وذكر أن التمويل الإسلامي يتطلب المشاركة في الربح والخسارة وهو الأمر المهم من منظور العدالة ولضمان تحقيق الاستقرار المالي فالمقرضون لديهم الحافز لمراقبة جودة الاستثمارات إذا ما كان الأمر يتطلب المشاركة في المخاطر الاقتصادية التي من شانها ان تعود بالفائدة على المجتمع ككل وليس فقط المستثمرين.

وعن الوضع الحالي للتمويل الاسلامي قال إنه بعد انشاء اول بنك اسلامي في الكويت منذ اربعة عقود مضت يوجد في الكويت خمسة بنوك إسلامية تشكل مجتمعة ما نسبته 39 في المئة من الأصول المصرفية المحلية وهي ثالث أكبر حصة للبنوك الإسلامية العاملة في أي دولة لديها نظام مصرفي مزدوج تعمل فيه البنوك الإسلامية والتقليدية وعلى المستوى العالمي.

وأشار الهاشل إلى ان الكويت تمتع بخامس اكبر حصة من الأصول المصرفية الإسلامية وثالث اكبر حصة من الصناديق الاسلامية.

وبين أن النمو في قطاع التمويل الاسلامي لم يقتصر فقط على الكويت خلال العقود الاخيرة «فالسوق العالمي للخدمات المالية الاسلامية مقاسا بالأصول الموافقة لاحكام الشريعة الاسلامية تجاوز 2 تريليون دولار حاليا وهو ما يعد قفزة هائلة مقارنة بما قيمته 150 مليار دولار في منتصف التسعينات».

ولفت إلى ان سوق الصكوك شهد السنة الماضية أول اصدارات من حكومات اربع دول من خارج منظمة التعاون الاسلامي وهي المملكة المتحدة وهونغ كونغ ولكسمبورغ وجنوب افريقيا مما يشير إلى انتشار الصكوك خارج حدود العالم الاسلامي.

واوضح ان هذه التوجهات تؤكد ان التمويل الاسلامي ليس جديدا ولا يقتصر على الدول الاسلامية «فعلى مدى العقد الماضي استطاعت الصناعة تحويل نفسها من مجرد سوق ناشئ إلى بديل قابل للتطبيق بالنسبة لمستهلكي التمويل التقليدي بغض النظر عن معتقداتهم الدينية».

وقال الهاشل إنه بالفعل تحققت انجازات كبيرة على ارض الواقع ولكن الامكانات والطموحات تعد بمزيد من النمو في التمويل الاسلامين مشيرا إلى ثلاثة قضايا تلعب دورا مهما في هذا الشان أولها ان اسيا والشرق الاوسط وشمال إفريقيا يمتلكان فرصا كبيرة للاستثمار في البنية التحتية مبينا ان كل هذه الاستثمارات مدعومة باصول عقارية ملموسة ما يجعلها اهدافا مثالية للتمويل الاسلامي.

أما القضية الثانية وفق الهاشل فتتمثل في تزايد إدراك العالم أهمية الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا والمستدامة بيئيا ونظرا للتشابه في فلسفة الأعمال فيمكن للتمويل الاسلامي ان يكون خيارا طبيعيا لاستثمارات المسؤولة اجتماعيا.

واضاف أن القضية الثالثة تتمثل في انه لا يزال معظم المواطنين في الكثير من الدول النامية محرومين بشكل كبير من خدمات النظام المالي الرسمي أو لا يتعاملون كلية مع البنوك مشيرا الى ان نسبة 45ر5 في المئة فقط من السكان البالغين لديهم حساب بنكي في جنوب اسيا و14 في المئة فقط في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهما المنطقتان اللتان يعيش فيهما اكثر من مليار وثلاثمائة مليون مسلم اي 82 في المئة من اجمالي عدد المسلمين.

وبين ان هذه الارقام تؤكد الامكانات المتاحة للبنوك الاسلامية للوصول إلى ملايين العملاء الذين لم تصلهم الخدمات المالية بعد موضحا أن النموذج المصرفي الذي يتبنى فلسفة العدالة الاجتماعية لا يغفل مسؤوليته في خدمة الناس الواقعين تحت رحمة المقرضين غير الرسميين.

كريستين لاغارد

وناقش الهاشل الاحتياجات الضرورية لمساعدة صناعة التمويل الاسلامي على الوصول إلى اقصى قدراتها والدور الحيوي الذي تلعبه اربعة انواع من المؤسسات في تقديم بيئة مواتية لصناعة مستدامة وقادرة على مواجهة المخاطر والصدمات والتقريب بين الممارسات الحالية والروح الحقيقية للتمويل الاسلامي.

وبين انه على الرغم من وجود العديد من الباحثين البارزين الضالعين في الفقة الاسلامي إلا ان الكثير منهم لديه إلمام محدود بالخدمات التمويلية الحديثة كذلك الحال بالنسبة لخبرائنا في صناعة التمويل التقليدي فهم ليسوا مؤهلين بما يكفي لفهم المضامين التي تشتمل عليها أحكام الشريعة الإسلامية.(يتبع) واشار إلى إحدى الدراسات التي تكشف ان افضل عشرة علماء في فقة المعاملات الاسلامية يمثلون 67 في المئة من رؤساء هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ممن هم قادرون على توجيه هذا المصارف بشكل صحيح لتقديم منتجات مالية مبتكرة.

وأضاف أن هناك دورا للجهات الرقابية التي تتولى تنظيم بيئة العمل وخصوصا ضمن النظام المصرفي المزدوج في ظل خصوصية الصعوبات والتحديات التي تفرضها طبيعة التمويل الاسلامي والتي تتطلب ايجاد نظام رقابي وإشرافي قوي.

واشار إلى مجموعة اصلاحات لجنة (بازل 3) حيث اصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية ارشادات تفصيلية للتطبيق في النظام المصرفي التقليدي في حين يقيت يتحقق إمكانات التمويل الإسلامي يجب تحقيق تكافؤ الفرص، وتعزيز التنظيم وضمان الاستقرار.

وأشارت إلى أن الصندوق حريص على العمل مع الأطراف المعنية بالتمويل الإسلامي لتبتكر وتطور إمكاناته الواعدة على نحو سليم وقابل للاستمرار.

وأوضحت أن التمويل الإسلامي يمثل فرصة حقيقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى تمويل للانطلاق في مشروعاتها لأن التمويل الإسلامي يشارك في الربح والخسارة وهي مسالة تناسب إلى حد كبير هذه الشريحة من المشروعات.

ولفت لاغارد إلى أن المشاركة في الربح والخسارة مسالة توفر النمو الشامل وتطرح المزيد من الفرص الوظيفية في المنطقة حيث اثبت التمويل الإسلامي جدواه في استثمارات البنية التحتية التي حققت نموا إضافيا من خلاله.

وقالت إن التمويل الإسلامي يعزز الاستقرار المالي المطلوب انطلاقا من مبدأ المشاركة في عملية الربح والخسارة مما يحمي القطاع المصرفي في حال أي هزة تصيب القطاع ويمكنه من استيعابها بشكل أفضل ويوفر حماية أكبر لخسارة رأس المال».

غير كاف في حد ذاته فإن هذه المؤسسات مجتمعة تشكل الاساس القوى لصناعة مالية إسلامية تتسم بالديناميكية والقدرة على مواجهة الازمات وهذا من المتطلبات الاساسية لنمو مستدام».

وذكر أن التوجهات الاقتصادية والمالية الحالية تؤكد أن العالم في حاجة لنظام افضل «فالهشاشة التي اصابت التمويل الحديث اصبحت واضحة تماما وقد ادت مجموعة من الاحداث المتتالية مثل التلاعب العملات والليبور والبيع المضلل للرهون إلى تكثيف المناقشات حول دور هياكل الحوافز والاخلاق».

كريستين لاغارد

من جانبها قالت كريستين لاغارد، مديرة صندوق النقد الدولي - إن القطاع المالي الإسلامي يدير أصولا بقيمة 2 تريليون دولار حول العالم، تمثل 1% من إجمالي الأصول العالمية.

واضافت «لاغارد» انه لكي يتحقق إمكانات التمويل الإسلامي يجب تحقيق تكافؤ الفرص، وتعزيز التنظيم وضمان الاستقرار.

وأشارت إلى أن الصندوق حريص على العمل مع الأطراف المعنية بالتمويل الإسلامي لتبتكر وتطور إمكاناته الواعدة على نحو سليم وقابل للاستمرار.

وأوضحت أن التمويل الإسلامي يمثل فرصة حقيقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى تمويل للانطلاق في مشروعاتها لأن التمويل الإسلامي يشارك في الربح والخسارة وهي مسالة تناسب إلى حد كبير هذه الشريحة من المشروعات.

ولفت لاغارد إلى أن المشاركة في الربح والخسارة مسالة توفر النمو الشامل وتطرح المزيد من الفرص الوظيفية في المنطقة حيث أثبت التمويل الإسلامي جدواه في استثمارات البنية التحتية التي حققت نموا إضافيا من خلاله.

وقالت إن التمويل الإسلامي يعزز الاستقرار المالي المطلوب انطلاقا من مبدأ المشاركة في عملية الربح والخسارة مما يحمي القطاع المصرفي في حال أي هزة تصيب القطاع ويمكنه من استيعابها بشكل أفضل ويوفر حماية أكبر لخسارة رأس المال».

واضافت ان هذا التوجه يعتبر احد اهداف التشريعات العالمية الجديدة مشيرة إلى ان المبادىء التي يقوم عليها التمويل الإسلامي تعزز المشاركة والمساواة وحقوق الملكية والاخلاق وجميعها تمثل القيم الكونية.

وذكرت ان الصكوك الإسلامية زادت بواقع 10 اضعاف لتبلغ 300 مليار دولار مؤخرا موضحة ان اغلب هذه الصكوك تتركز في دول الخليج العربي وماليزيا.

من جهته قال نائب رئيس الوزراء وزير المالية انس الصالح إن الكويت ستستخدم ادوات الدين كافة بما فيها الإسلامية (الصكوك) لتمويل الميزانية.

أنس الصالح

وذكر الصالح في تصريح للصحافيين على هامش اعمال المؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي ان استضافة الكويت لهذا المؤتمر تاتي من منطلق انها السباقة تاريخيا في التمويل الإسلامي منذ اربعة عقود «وبدانا نتلمس توجها للاهتمام بالأدوات الاستثمارية الإسلامية التي تساهم في المشاركة بالمخاطر والأرباح واصبح اهتماما دوليا».

وعن موضوع قيام الكويت بإصدار صكوك قبل نهاية العام افاد بان اللائحة التنفيذية لهيئة اسواق المال صدرت وهي تتضمن آليات تنظيم إصدار الصكوك «لذلك نحتاج بعض الوقت حتى يتم إصدار الصكوك إضافة إلى وجود قانون الدين العام الذي يؤمن الأداة القانونية لها ما يعني استكمال البنية التشريعية لهذه الإصدارات».

وبالنسبة لتمويل الميزانية قال «نقوم حاليا بإجراء العملية المعتادة لتمويل الميزانية ولم يتم ايقاف اي مشروع من مشاريع خطة التنمية بسبب خطة التنمية لاسباب تمويلية».

واضاف أن انخفاض اسعار النفط هي فرصة لتحسين البنية التحتية من خلال الاستمرار بطرح وتشييد مشاريع البنية التحتية ليساهم الإنفاق العام بمواجهة اي جمود اقتصادي.

واضاف الصالح إن الاحتياطيات والقدرات المالية للكويت تمكنها من مواجهة انخفاض إسعار النفط. وتتوقع الكويت وفقا لوزير المالية- أنس الصالح- أن تتكبد موازنة البلاد عجزا في العام المالي 2015-2016، 8.18 مليار دينار، وذلك على أساس سعر مقدر للنفط عند 45 دولارا للبرميل، فيما تشير تقديرات بنك الكويت الوطني إلى بلوغ العجز نحو 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي؛ بسبب اسعار النفط عن تقديرات الميزانية.

مؤشرات البورصة تشهد تبايناً

انهت المؤشرات الكويتية جلسة، امس الاربعاء، على تباين في الاداء، حيث سجل السعري انخفاضا نسبته 0.37% عند مستوى 5765.75 نقطة خاسراً حوالي 21.5 نقطة.

على الجانب الآخر، ارتفع المؤشر الوزني عند الإقفال بنسبة 0.22% عند مستوى 395.9 نقطة رابحا 0.9 نقطة تقريبا.

كما انهى مؤشر كويت 15 التعاملات مرتفعاً بنسبة 0.29% صعوداً إلى مستوى 948.28 نقطة بمكاسب بلغت نحو 2.8 نقطة.

وبالنسبة لحركة تداولات امس، فقد ارتفعت قيمة التداولات إلى 17.94 مليون دينار تقريبا (28.93 مليون دولار)، مقابل نحو 14.04 مليون دينار تقريبا (46.14 مليون دولار) في الجلسة السابقة، بارتفاع تقدر نسبته بحوالي 27.8%.

اما احجام التداول، فارتفعت امس لتصل لحوالي 159.02 مليون سهم، مقابل نحو 125.4 مليون سهم تقريبا بالجلسة الماضية، بارتفاع بلغت نسبته 26.8% تقريبا.

وبلغ عدد صفقات امس 3248 صفقة، مقابل 3143 صفقة في الجلسة الماضية.

وتعليقاً على جلسة امس، قال المحلل الفني لأسواق المال- جراح الهندي "شاهدنا في آخر ثلاث جلسات تحركا جماعيا للاسهم القيادية مثل الوطني، وبيتك، وأجيليتي، وفيفا، وهذا يدل على أن هناك حركة إيجابية قادمة في الأيام القادمة طالما المؤشر يحافظ على الدعم 5750 نقطة". واضاف "الهندي" بان الهدف قائم حتى الآن باختراق مستويات 5815 – 5850 نقطة، وتدخل بموجة إيجابية حتى شهر أبريل القادم، إلا إذا حدثت مفاجآت خارج التحليل الفني، ولا يمنع الحذر بإقفال تحت مستوى الدعم 5750 نقطة، وهنا تعتبر منطقة الخروج.

الاتحاد الأوروبي يقرر إلغاء «صنع في إسرائيل»

اعلنت المفوضية الأوروبية تبني مجموعة من القواعد لوضع علامة (صنع في المستوطنات) على المنتجات القادمة من المستوطنات الاسرائيلية والتي يعتبرها الاتحاد الاوروبي غير شرعية في الضفة الغربية والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان بدلا من علامة (صنع في اسرائيل).

وقال نائب رئيس المفوضية الأوروبية فالديس دومبروفسكيس في مؤتمر صحفي إنه في حين أن تنفيذ هذه القواعد يقع في يد السلطات الوطنية فإن المفوضية ستوفر مجموعة من الارشادات للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والفاعلين الاقتصاديين لضمان التطبيق الموحد لتلك القواعد.

واضاف دومبروفسكيس ان "تلك القواعد التي تعد إشعارا تفسيريا للدلالة على منشأ البضائع القادمة من الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ يونيو 1967 غير جديدة كما انها جزء من التشريعات القائمة في الاتحاد الأوروبي" لافتا الى انها "تأتي في اطار القضايا التقنية ولا تعبر عن موقف سياسي".

مجموعة «جي إف إتش» تسجل ربحاً صافياً بقيمة 18 مليون دولار

اعلنت مجموعة جي إف إتش المالية ("المجموعة") عن البيانات المالية للمجموعة للتسعة أشهر الأولى من عام 2015 المنتهية في 30 سبتمبر 2015 ("الفترة")، والتي سجلت خلالها معدلات جيدة من الأداء والربحية.

سجلت المجموعة ربحا صافيا خلال التسعة أشهر الأولى من العام بما قيمته 18 مليون دولار أمريكي، مقارنة بما قيمته 23.1 مليون دولار أمريكي، خلال نفس الفترة من العام السابق. بلغت قيمة الربح الصافي للربع الثالث من عام 2015 ما مقداره 4.3 مليون دولار أمريكي مقارنة بالربح الصافي الذي تحقق في الربع الثالث من عام 2014 والذي بلغت قيمته 8.3 مليون دولار أمريكي. هذا ويعزى الربح الأساسي المتحقق هذا العام إلى النشاط العقاري للمجموعة، كما كان للاداء القوي للمجموعة دورا هاما في تعزيز نتائجها المالية عبر كافة شركاتها التابعة، بما في ذلك المصرف الخليجي التجاري الذي يمثل ذراع الصيرفة التجارية للمجموعة.

بلغ إجمالي الدخل للتسعة أشهر الأولى من عام 2015 ما قيمته 78.9 مليون دولار أمريكي مقارنة بما مقداره 83.1 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة من العام الماضي. كما بلغت قيمة المصروفات التشغيلية خلال الفترة ما مقداره 57.5 مليون دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 50.1 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة من العام الماضي. بلغت قيمة الربح الصافي الذي يؤول إلى المساهمين خلال الربع الثالث من عام 2015 ما مقداره 0.8 مليون دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 6.0 مليون دولار أمريكي في عام 2014.بلغ صافي الربح الذي يؤول إلى المساهمين خلال التسعة أشهر الأولى من العام ما مقداره 4.1 مليون دولار أمريكي.